

المرجعية الدينية وأثرها في تحقيق الاستقرار ومكافحة التطرف

أ: رضوان كتال جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي

أ.ة: سهام بن ناصر- جامعة باتنة1

مقدمة:

جاهزة، دون اعتبار لخصوصيات المجتمع الجزائري وموروثاته الدينية وأعرافه المحلية، ودون الإحاطة بحيثيات المسائل المراد الإفتاء فيها.

وهذا الوضع أدى إلى ظهور خلافات وصراعات بين أفراد المجتمع، بل بين أفراد العائلة الواحدة، حول المسائل الفقهية التي يسوغ فيها الاختلاف، وأوجد أيضا حالة من اللاتوافق نلاحظها في مقاعد الدراسة وفي أروقة الجامعات، تُنذر بانقسام المجتمع.

ولا ريب أن انتصاب وقوة المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري، سيُسهم في الحدّ من هذه الظاهرة التي فتكت بالمجتمع، وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن مدى مساهمة المرجعية الدينية في تحقيق الأمن الفكري ومحاربة التطرف للمجتمع الجزائري؟.

ظلّ المجتمع الجزائري يعيش أجواء من الاستقرار في الجانب العقدي والفقهي لسنوات عدة، وكان للمؤسسات السياسية والدينية دورا كبيرا في ذلك، ومع بداية النهضة تأثر المجتمع الجزائري بمختلف الأفكار والشخصيات والحركات التي حملت همّ النهوض بالأمة الإسلامية.

ومع الإنفتاح السياسي والإعلامي والفكري على أغلب التيارات والمذاهب الإسلامية الذي شهدته الجزائر منذ ثمانينيات القرن الماضي، ازداد انتشار الفكر المتطرف، وبات يعمل على تشكيل تيار مستقل ومزاحم لما عهد عليه عموم الشعب الجزائري.

حيث أصبحت القنوات الفضائية والشبكات العنكبوتية، تُصدّر فتاوى

لذلك اخترنا لهذه المداخلة عنوان:
المرجعية الدينية وأثرها في تحقيق
الاستقرار ومكافحة التطرف.

وجاءت المداخلة في مقدمة، وثلاث
مباحث ثم خاتمة، فكانت على النحو
التالي:

مقدمة: ضمنت التعريف بالموضوع
وبيان الإشكال الرئيسي للمداخلة.

المبحث الأول: جعلته لبيان ماهية
المرجعية الدينية، واشتمل على تعريف
المرجعية الدينية وبيان أهميتها ثم الآثار
الناجمة عن غيابها.

المبحث الثاني: عقدته لبيان آليات
توحيد المرجعية الدينية، واشتمل على
آليات توحيد المرجعية الدينية على
المستوى التكويني للمفتين وعلى المستوى
المؤسسي.

المبحث الثالث: خصصته لبيان
التطرف الديني وطرق مكافحته، واشتمل
على تعريف التطرف الديني وأسبابه
وطرق مكافحته.

وأخيرا خاتمة: تضمنت أهم نتائج
البحث.

**المبحث الأول: ماهية المرجعية
الدينية**

**المطلب الأول: تعريف المرجعية
الدينية**

الفرع الأول: تعريف المرجعية لغة
لفظ «المرجعية»، مصدر صناعي،
مصوغ من مرجع، على وزن مفعّل، اشتق
من الفعل الثلاثي المكون من أحرف
أصلية (رجع)، ويراد به خلفية تاريخية
سابقة⁽¹⁾.

**الفرع الثاني: تعريف المرجعية
اصطلاحاً**

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر،
تعريف للمرجعية الدينية بأنها: سلطة
جهة أو شخص ترجع إليه طائفة دينية
معينة فيما يخصّها أو يُشكّل عليها من
أمرها⁽²⁾.

وعرّفها خالد محجوب بقوله: «الهيئة
أو الجهة التي توجّه تدين الناس، وتجيّب
عما استشكل عليهم من أمور دينهم وما

• تساهم في الإشباع المعرفي والاجابة عن تساؤلات المجتمع، ومواجهة ما ينزل بالدول من نوازل ويعتريها من مشاكل تتطلب الحل المناسب.

• التفاف الجزائريين حول المرجعية الدينية يجعلهم محصنين ضد الأفكار الدخيلة، كما أنّها تساهم في تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة، وتقضي على مختلف مظاهر التطرف الديني في المجتمع، كظاهرة فوضى الإفتاء أو إضراب الفتوى، التي تعتبر مظاهر يسلكها من لا علم له، فيها يتم حفظ الأمن الفكري للأمة.

• إن المرجعية الدينية المؤسساتية تكريس عملي لمبدأ الشورى أو الاجتهاد الجماعي في أشرف أمور الأمة؛ ألا وهو أمر دينها.

• تعريف الأمة بأعلامها وعلمائها، الذين صنعوا مجدهم الديني ولازالوا، مما يُساعد في إعادة النظر في دعوى أن لا علماء في الجزائر، بل في التخلص نهائيا من هذا الطرح غير الصحيح الذي يتبنّاه

يتعلق بها من شعاب الحياة، وفق ما صحّ لديها من نصوص شرعية، وما استنبطته من أحكام وفهوم من هذه النصوص، عن طريق التبليغ أو الاجتهاد فيما يسوغ فيه الاجتهاد»⁽³⁾.

وعرفها كذلك عبد المنعم نعيبي: «المرجعية الدينية هي هيئة علمية مؤسساتية متخصصة، على قدر عال من الكفاءة في رعاية شؤون المجتمع وحمايته من صروف الواقع وغيره وتقلباته وأزماته»⁽⁴⁾.

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتبين لنا: أن المرجعية الدينية هي سلطة مؤسساتية أو أشخاص، على قدر عال من الكفاءة العلمية، تسعى للإجابة عن تساؤلات المجتمع في أمور دينهم.

المطلب الثاني: أهمية المرجعية الدينية

وجود مرجعية دينية لأي بلد أصبحت ضرورة حتمية، خاصة في إطار التحديات التي يعيشها العالم، من تجاذبات فكرية وصراعات أيديولوجية، وسأجمل هذه الأهمية في النقاط التالية⁽⁵⁾:

كل مُنكر جاحد لأعلام أمته عن قصد أو عن غير قصد.

• تجميع علماء الجزائر في صعيد واحد؛ ما يسمح باحتكاكهم وتعرّف بعضهم على بعض عن كثب، وتبادل وجهات النظر فيما بينهم لا سيما حول القضايا المصيرية للأمة.

• تسهم في تعزيز الهوية الوطنية ووحدة الأمة، وتحقيق تماسك المجتمع ومثانة أواصره.

المطلب الثالث: الآثار الناجمة عن غياب المرجعية

بعدما تطرقنا إلى الأهمية البالغة لوجود مرجعية دينية سواء علمية أو مؤسساتية في أي بلد ما، سنسلط الضوء على أهم المظاهر والآثار الناجمة عن اختلال المرجعية أو انعدامها في أي مجتمع، وفي المجتمع الجزائري خاصة، وبيانها في النقاط التالية:

أولاً: استفتاء وإفتاء من ليس بأهل للفتوى

يعتبر الإستفتاء والفتوى حاجة

بشرية لا يُستغنى عنها في أي مجتمع من المجتمعات، فالناس في العلم وفقه التدين على مستويات مختلفة، ولذلك منذ قرون عديدة والمسلمون قد درجوا على تعيين مفتين يلبّون هذه الحاجة ويستجيبون لها، ومجتمعاتنا المعاصرة أشدّ احتياجاً من كثير من المجتمعات السابقة لمن يقوم بمهامّ الفتوى،

لكن الفتوى في زماننا أصبحت كلاًّ مباحاً لكل جاهل، وصار يتكلم في شرع الله كلّ ناعقٍ، وصارت الفتوى عمل من لا عمل له، وما من فنّ من الفنون أو علم من العلوم إلا وله أهله المختصّون به الذين يرجع الناس إلى أقوالهم فيه، إلّا الفتوى فهي تخصص الجميع، فنجد السائل حائراً أمام تعدد المفتين، من يسأل؟؟، نظراً لانتصاب من ليس أهلاً للفتوى بالكلام في أمور الدين في مختلف المناسبات، فما من شخص تظهر عليه مظاهر الإلتزام، والمواظبة على الصلوات في المسجد، إلا اغترّ الناس به وسألوه، فأفتى دون علم، وفي هذا المعنى يقول الإمام مالك-رحمه الله-: ((إن هذا

- تفشّي النظر الجزئي إلى الأمور، وإشغال الأمة بالمسائل الجزئية عن قضاياها الأساسية.

- تكريس أفكار الخلاص الفردي.

- انتشار الاختلافات، والجدل فيها، واختلاف المواقف منها.

- تفتيت أية مرجعيات جماعية قائمة، وترك الناس في فوضى لا حدود لها وإفساح المجال للمرجعيات الفردية المشتتة والممزقة للأمة.

- تكريس اتجاهات التقليد والمتابعة، وتنفيذ الأزمات وجعل العامة تتوهم أنها قد قامت بما عليها ما دامت قد تبعت الفتوى وأخذت بقول الفقيه.

- اختزال عظم الأمور وتحجيمها لحساب تضخيم دور الفتوى والبيان ورسائل التأييد أو الشجب والاستنكار وما إلى ذلك مما لا يغني عن الحق أو الواجب أو المطلوب شيئاً.

- بعد أن كانت الفتوى رخصة من تقي مكلف في حاجة لمعرفة المقبول شرعاً، صارت في وسائل الإعلام الحديثة-كلها-

العلم دين، فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول قال: رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو اتّمن على بيت مال كان أميناً، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن⁽⁶⁾.

فقد برزت مشاكل كثيرة إرتبطت بالفتي والمستفتي والفتوى، فيجب التفريق بين الأسئلة التي لا ينبغي أن يخوض فيها إلا المتخصصون والتي يمكن أن يمارسها الأفراد، وأخرى تنحصر في الجامعات والهيئات الفقهية الكبرى التي تشمل على خبراء ومتخصصين يستطيعون تكييف الوقائع بشكل مناسب⁽⁷⁾.

ثانياً: ظواهر فكرية سلبية أخرى

من بين الظواهر الفكرية السلبية التي تبرز في المجتمع نتيجة غياب المرجعية الدينية ما يلي:

- تداخل المساحات بين الثابت والمتغير، وارتفاع الحواجز بينهما.

أ/ التكوين قبل تولي وظيفة الإفتاء: غالبا من يقوم بهذه الوظيفة هم أئمة المساجد، خريجي الكليات الشرعية، ومعاهد وزارة الشؤون الدينية، ولا نختلف أن مستوى التكوين ضعيف، ويحتاج إلى مراجعة مناهج التكوين، وتطبيق نظام كليات الطب، من معدل القبول إلى سنوات الدراسة، فكما أن الطب يحفظ الأبدان، فالفقه يحفظ صحة الأديان، والخطأ الطبي قد يؤدي بحياة واحدة، لكن خطأ الفتوى قد يؤدي بأرواح كثيرة، بل قد أدى إلى ذلك، فالمفتي أحق بالتكوين الطويل والمتين، ويتبع هذا تطوير المناهج والبرامج بما يسمح للطالب من التمكن في العلم وتنمية مواهبه، ويكمله اختيار الأساتذة ذوي الكفاءة العالية، ولو بالاستفادة من علماء الخارج خاصة علماء المغرب العربي الذين يتفقدون معنا في المذهب، ويتقاربون معنا في العادات والأعراف، وكذلك فتح تخصص الإفتاء في الجامعات للنخبة، بالتركيز على المقاييس المهمة من شروط المفتي ومسؤولياته، أسباب الخلاف وآدابه، وغيرها.

فتاوى قابلة للتعميم والقياس عليها، وسقطت الحواجز بين الفتاوى الخاصة، والفتاوى الفردية وفتاوى الأمة.

- استغلت بعض الفتاوى في عمليات الصّراع بين الفئات والأحزاب والطوائف والفرق والحكّام والمحكومين واختفت الجوانب الموضوعية أمام الجوانب الشكلية والسّجالية⁽⁸⁾.

المبحث الثاني: آليات توحيد المرجعية الدينية

المطلب الأول: آليات توحيد المرجعية الدينية على المستوى التكويني للمفتين

إذا كنّا نريد مرجعية قوية في بلدنا، تقينا شرّ الفتاوى الشاذة والمتهمّورة، والمستوردة غير الصالحة لأعرافنا، لنحقق الأمن الفكري، فعلينا إيجاد المفتي الكفاء الذي يسدّ هذا الباب، ويغلق هذه الثغرة، الراسخ في العلم، الواعي بالواقع، والعارف بطبائع الناس، ولا يكون هذا المفتي الكفاء إلا بتكوين متين قبل تولي الوظيفة وبعدها، حيث:

هيئة علمائهم، فنحن بحاجة إلى مؤسسة أكثر من حاجتنا إلى مفتي الجمهورية، لأننا في زمن تجاوزت فيه تحديات الحياة جهود الأفراد، فلا يوجد العالم الموسوعي الجامع لشتات العلوم، بل حلّ محله العالم المتخصص في جانب دقيق من العلم، وهذه المؤسسة هي من تجمع مختلف التخصصات، فقد تنزل نازلة تحتاج إلى طبيب أو اقتصادي أو قانوني، فهنا تظهر أهمية الاجتهاد الجماعي، بما يحقق مصالح الأمة.

إن الجرأة على الفتوى من أهم الأسباب لاهتزاز المرجعية الدينية، لذا كانت معالجتها من أوكد الأمور، فوجود مؤسسة الإفتاء الرسمية، يعني وجود هيئة مشرفة على شؤون الفتوى ومنظمة لها، تتكفل بالإفتاء في المسائل ذات الطابع العام، وإيجاد الحلول للوقائع والمستجدات، ويسبق هذا إنشاء ميثاق للفتوى يحدّد فيه شروط المفتي ومسؤولياته، والمجال الذي يسمح له الإفتاء فيه، وكذا الحسبة على المفتين، أي الرقابة القانونية عليهم، وعلى عملية الإفتاء ككل.

ب/ التكوين بعد تولي وظيفة

الإفتاء: لاستكمال النقص والقصور في التكوين قبل تولي وظيفة الإفتاء، لا بد من برامج مدروسة منهجية وملزمة، لتكوين مستمّر، وعدم الاكتفاء بالمطالعات والمراجعات الشخصية على أهميتها، إذ أنّ رفع مستوى الأئمة الممارسين فقهيًا وعمليًا بتوفير فضاءات جادة تسمح لهم بتطوير كفاءتهم لهو أول خطوة تعين على تثبيت المرجعية، وعلى إعادة الثقة في الإمام المفتي المحلي، مع ما ستعود به من النفع على الخطاب الديني ووعي الجماهير ومستوى تثقيفهم الفقهي والشرعي⁽⁹⁾.

المطلب الثاني: آليات توحيد المرجعية الدينية على المستوى المؤسسي

أصبحت المرجعية الدينية المؤسّساتية في الجزائر ضرورة حتمية، مؤسسة تعكس مرجعيتنا العلمية الدينية، تقف سدًا منيعًا أمام الأفكار الدّخيلة، نعتزبها ونفخر كما يفعل المغاربة بقروبيهم والتونسيون بزيتونهم، والمصريون بأزهرهم، والسعوديون بكبار

وتكمن آليات توحيد المرجعية الدينية في الجانب المؤسساتي، من خلال تبني مشاريع هذه المؤسسات سواء بتكوين الإطارات المتخصصة أو بتكليف الطلبة المتفوقين بتأليف وجمع مدونة الفتاوى الجزائية حيث تجمع نوعين من الفتاوى:

أ/مدونة الفتاوى المجتمعية:

وهي قضايا عامة تشمل كل أفراد المجتمع، والخلاف فيها مؤثر، ويؤدي إلى فتن، مما يستوجب ضرورة فصل الحكم فيها وعدم تركها لاجتهاد الأفراد، ومن بين هذه المسائل: ثبوت الهلال وبداية الأشهر القمرية، طلاق الثلاث بلفظ واحد، وغيرها، فمثل هذه تتولى المؤسسة الإجابة عنها وإصدار قرارات كمواضع قانونية لحسم الخلاف فيها.

ب/ مدونة فتاوى علماء

الجزائر: كثيرون هم علماءنا الذين اشتغلوا بالفتوى، وأجابوا عن أسئلة الجزائريين، فهم أعرف بعاداتهم ونفسياتهم، لكن أغلب فتاويهم بقيت في صورتها الشفهية، مما قلل انتشارها والاستفادة منها، وبقيت

حبيسة التسجيلات الصوتية على الأشرطة التقليدية، فقد حان الوقت للاهتمام بهذا التراث الفقهي الضخم، وذلك بالشروع في جمعه وتفريغه من التسجيلات، وتنظيمه وخدمته، ونشره نشرًا لائقًا، وهذا المشروع يتجاوز طاقة الفرد بل يجب أن تتبناه وزارة الشؤون الدينية أو المجلس الإسلامي الأعلى⁽¹⁰⁾.

المبحث الثالث: التطرف الديني وطرق مكافحته

المطلب الأول: تعريف التطرف الديني

الفرع الأول: تعريف التطرف لغة

قال ابن فارس: الطاء والراء والفاء أصلان، فالأول يدل على حد الشيء وحرفه، والثاني: يدل على حركة فيه.

طرف الشيء في اللغة ما يقرب من نهايته، وقيل: ما زاد عن النصف⁽¹¹⁾.

قال الجصاص: طرف الشيء إما أن يكون ابتداءه ونهايته، ويبعد أن يكون ما قرب من الوسط طرفا⁽¹²⁾.

فهو على هذا يصدق على التسبب كما

عن مسلك السلف في فهم الدين، وفي العمل به سواء بالتشدد أو بالتسيب والتفريط⁽¹⁶⁾.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن التطرف هو التشدد ومجاوزة الحد في الفكر أو العمل أو الدين.

أما بالنسبة للتطرف الديني الذي هو موضوعنا، فهو نوع من التطرف بحيث يكون الفرد متدينا عاديا، يأخذ نفسه بتعاليم الدين ومبادئه، ويدعو الناس إلى الأخذ بذلك، وهو حتى هذه اللحظة يدعو إلى شيء لا يملك المجتمع إزاءه إلا تعبيراً عن الرضا والتشجيع، هذا الداعية غالباً ما يواصل مسيرته نحو التشدد مع نفسه أولاً ومع الناس، ثم يتجاوز ذلك إلى إصدار أحكام قاطعة بالإدانة على من لا يتبعه في مسيرته أو دعوته، وقد يتجاوز ذلك إلى اتخاذ موقف ثابت ودائم من المجتمع ومؤسساته وحكومته.

يبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة، حتى يصل إلى إصدار حكم فردي على ذلك المجتمع بالردة والكفر، والعودة إلى الجاهلية، ثم يتحول هذا الموقف

يصدق على المغالاة، وينتظم في سلوكه الإفراط والتفريط على حد سواء، لأن في كل منهما جنوحاً إلى الطرف، وبعداً عن الجادة والوسط⁽¹³⁾.

الفرع الثاني: تعريف التطرف اصطلاحاً

التطرف مصطلح يستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال، زيادة أو نقصاناً، ونظراً لنسبية حد الاعتدال، وتباينه من مجتمع لآخر وفقاً لقيم وثقافة وعادات كل منها، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بما كان تحديد أطرها، لذا اختلفت تعريف التطرف ونذكر منها:

1/ التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها⁽¹⁴⁾.

2/ التشدد في الأمر في غير محله، فهو بمعنى التنطع والغلو الذي ورد النهي عنهما في السنة النبوية⁽¹⁵⁾.

3/ التطرف هو: مجاوزة حد الاعتدال في السلوك الديني فكراً وعملاً، أو الخروج

الانعزالي عند البعض إلى موقف عدواني يرى معه المتطرف أن هدم المجتمع ومؤسساته هو نوع من التقرب إلى الله وجهاد في سبيله⁽¹⁷⁾.

المطلب الثاني: أسباب التطرف الديني

أصبح التطرف الديني ظاهرة عالمية تمثل تهديدا حقيقيا لاستقرار الدول وأمنها، وسببا في خسائر عدة: مادية ومعنوية، وما حصل في بلادنا الجزائر زمن العشرية السوداء- لا أعادها الله عز وجل- لخير دليل على صحة ما نقول، فقد دخلت الجزائر في دوامة من الإرهاب طيلة عشرية كاملة تقريبا، بسبب الحيادة عن مفهوم التغيير السياسي والاجتماعي عن مسلكه الصحيح المعتبر شرعا، حيث انتشرت الأفكار الجهادية بين شريحة واسعة من الشباب الجزائري، ممن ساء منهم الفهم، واختاروا السلاح قولهم وفعلهم، والتكفير عقيدتهم وإيمانهم.

إن التطرف الديني له عوامل عدة، ومن أحد عوامل تفشي هذه الظاهرة غياب المرجعية الدينية المؤسساتية التي تسعى لرعاية شؤون الأمة وتعزيز أمنها

القومي، بتخليص الدين من شبهات الفكر المتطرف، وغيابها قد جعل من بلدنا الحبيب هدفا مناسبا وفريسة سهلة لأصحاب الفكر الضال والشاذ، ومرتعا خصبا لنشاطهم المشبوه في إشاعة ضلالهم بين شبابنا، فهذا تبشير بالدين المسيحي، وذاك بالشيعية الاثني عشر الجعفرية الرافضة، وتلك بالعلمانية الإلحادية، وهذه السلفية الجهادية القتالية التي اتخذت أشكالا وعناوين عديدة تتقاطع كلها في تكفير الأمم والدول والأنظمة واستحلال الدماء المحرمة إلا بحقها.

إن هذا الانحراف في الفهم والسلوك والاعتساف في العقيدة والمنهج يبرره غياب العلم الذي تقرره المرجعية المؤسساتية، ولا أقول غياب أهل العلم، فأرضنا أنجبت علماء أفذاذ أمثال: عبد الحميد بن باديس، محمد البشير الإبراهيمي، العربي التبسي، أحمد حماني، وغيرهم كثير، ورحمها لا يزال يتسع لإنجاب آخرين في كل زمن⁽¹⁸⁾.

ما يضحخه الإعلام من انحراف خلقي، وما يخالف العقيدة والآداب، ومنع المساس بالدين وأهله، ومعرفة أن الحريات المنفلتة لا تولد إلا ردة فعل منفلتة غير منضبطة .

رابعاً: تحسين الأوضاع السياسية الخارجية التي تجلب على الدول مواقف معادية، والداخلية التي تسمى بالمواقف الأمنية بعدم التضيق على حريات الناس المنضبطة، واحترام المخالف، وإلغاء المحاكم الصورية التي تغطي على رغبات النظام في تصفية الخصوم والتعسف في حقهم .

خامساً: تحسين الوضع الاقتصادي للشباب بتوزيع الثروات بالشكل العادل، وإتاحة فرص العمل والإبداع والمشاركة، وإعادة تأهيل الشباب ليكون فرداً صالحاً في مجتمعه وأمته، والقضاء على هاجس الرزق وانتظار الفتات، واستغلال هذا الفقر من قبل البعض لتجنيد الشباب لتحقيق أهدافٍ وغاياتٍ غير مشروعة.

سادساً: ضرورة العدل وإعطاء الناس حقوقهم

سواء كانت حقوقاً مالية أو سياسية

المطلب الثالث: طرق مكافحته

يمكن تلخيص أهم طرق مكافحة التطرف الديني أو سبل علاجه، فيما يلي⁽¹⁹⁾:

أولاً: تمكين العلماء الربانيين المخلصين والمشهود لهم بالعلم والإخلاص والتجرد وعدم التبعية أو التعصب من توجيه الجماهير، وفتح القنوات الإعلامية لهم، وأن يكونوا مرجعية حقيقية صادقة مخلصه للحاكم والمحكوم.

كما لابد من إجراء حوارات ولقاءات ومناظرات مع من يحمل فكراً فيه غلو أو تطرف، أو عرضت عليه شبهة بقصد تشخيص المشكلة ومعالجتها، بعيداً عن المزايدات والتشهير، وكيال التهم واستباق الأحكام، والبحث عن مكاسب دنيوية.

ثانياً: إنشاء لجان تضم خبراء من الشرعيين والنفسانيين والاجتماعيين والاقتصاديين والأمنيين والإعلاميين لمعالجة ظاهرة الغلو والتطرف في المجتمعات، عبر دراسات علمية وميدانية جادة غير منحازة .

ثالثاً: محاسبة المجتمع والدولة على

- المرجعية الدينية هي سلطة مؤسساتية أو أشخاص، على قدر عال من الكفاءة العلمية، تسعى للإجابة عن تساؤلات المجتمع في أمور دينهم.

- أصبح وجود مرجعية دينية ضرورة حتمية لما لها من أهمية بالغة من ناحية الإشباع المعرفي في الإجابة عن تساؤلات المجتمع، وفي تصحيح المفاهيم الدينية الخاطئة، وكذا تحصين المجتمع ضد الأفكار الدخيلة، كما تساهم في تعزيز الهوية الوطنية، وتحقيق تماسك المجتمع.

- إن غياب المرجعية الدينية يؤدي إلى مظاهر سلبية في المجتمع، من أهمها: فوضى الإفتاء باستفتاء وافتاء من ليس بأهل للفتوى، وكذا التطرف الديني الذي أصبح ظاهرة تهدد أمن واستقرار الدول.

- تكمن آليات توحيد المرجعية الدينية، على المستوى التكويني للمفتين، بإعداد برامج موحدة في الجامعات والمعاهد التكوينية تستند إلى مرجعية واضحة المعالم، بالإضافة إلى جعل ميثاق للفتوى يحدد شروط المفتي ومسؤولياته،

أو اجتماعية أو شخصية، والقضاء على الظلم أو تقليصه، فإن المجتمعات لا يمكن أن يترعرع فيها الأمن وقد ساد الظلم، ومن الظلم سرقة أقوات الناس وأخذهم بالظنة، وتعذيبهم، ومصادرة عقولهم، وعد أنفاسهم وأخذهم بجريرة غيرهم، فإن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة ولا ينصر الدولة المسلمة إذا كانت ظالمة.

سابعاً: ملء الفراغ الروحي لدى الشباب من خلال:

- 1- عقد الندوات والمؤتمرات التثقيفية على مدار السنة.
- 2 - تنشيط الرياضة ودعم الأندية.
- 3 - تفعيل دور المساجد والمراكز الدينية في توعية الناس.
- 4 - إقامة المعسكرات الصيفية للتثقيف والترويح.

الخاتمة:

بعد هذا العرض الموجز حول المرجعية الدينية وأثرها في تحقيق الاستقرار ومكافحة التطرف، توصلنا إلى النتائج التالية:

الشباب بعقد الندوات والمؤتمرات، وتنشيط الرياضة ودعم الأندية، وتفعيل دور المساجد والمراكز الدينية في توعية الناس.

الهوامش:

1 - ينظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت، دار صادر، ط1، ج8/ص114، الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ، ج3/ص1216، مادة (رجع).

2 - أحمد مختار، عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط1، 1429هـ، ج2/ص863.

3 - محجوب، خالد، المرجعية الدينية في الجزائر (الممهدات والمعوقات)، مقال منشور بجريدة الحوار بتاريخ 22-04-2010،

موقع: <http://www.djazairiss.com/elhiwar/28452>

4 - نعي، عبد المنعم، توظيف المرجعية الدينية المؤسساتية في إدارة الأزمات، مقال منشور في شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات، بتاريخ: 11-06-2016، موقع: <http://diae.net/25737>

إقامة مجامع فقهية ومؤسسات للتعريف بالفتوى وضوابطها، وبيان أهميتها وخطرها، وحاجة الناس إليها، وكذا تشجيع الطلبة بالاهتمام في بحوثهم الأكاديمية بعلماء الجزائر، بدراسة مناهجهم وجمع فتاويهم.

- التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها.

- التطرف الديني له عوامل عدة، ومن أحد عوامل تفشي هذه الظاهرة غياب المرجعية الدينية المؤسساتية التي تسعى لرعاية شؤون الأمة وتعزيز أمنها القومي، بتخليص الدين من شبهات الفكر المتطرف.

- تعالج ظاهرة التطرف الديني بمعالجة أسبابه بتمكين العلماء الربانيين المخلصين والمشهود لهم بالعلم والإخلاص والتجرد وعدم التبعية أو التعصب من توجيه الجماهير، وفتح القنوات الإعلامية لهم، وأن يكونوا مرجعية حقيقية صادقة مخلصه للحاكم والمحكوم، وكذا بملأ الفراغ الروحي لدى

3/250، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1405هـ.

13 - الصاري، صلاح، التطرف الديني الرأي الآخر، ص 8، الآفاق الدولية للإعلام.

14 - موقع المرصد العربي للتطرف والإرهاب: http://arabobservatory.com/?page_id=2918

15 - بازمول، محمد بن عمر، دور التربية في مكافحة التطرف والعنف، ص 8، محاضرة ضمن فعاليات مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية، 15/11/1426هـ.

16 - ينظر: الموقع الإلكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/Extremity/sec01.doc_cvt.htm

17 - ينظر: موقع المرصد العربي للتطرف والإرهاب http://arabobservatory.com/?page_id=2918

18 - ينظر: نعيبي، عبد المنعم، إشكالية المرجعية الدينية في الجزائر، مقال منشور بتاريخ: 14-12-2014، الموقع: [makalcloud.com/post/3s3hzjcx9](https://www.makalcloud.com/post/3s3hzjcx9)

19 - ينظر: طارق محمد الطواري: التطرف والغلو الأسباب-المظاهر-العلاج، ص 16-17، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع المنعقد بمدينة فيفاي، سويسرا، برعاية جامعة الكويت، كلية الشريعة، 19 - 20 أغسطس 2005.

5 - ينظر: نعيبي، عبد المنعم، إشكالية المرجعية الدينية في الجزائر، مقال منشور بتاريخ: 14-12-2014، الموقع: <https://www.makalcloud.com/post/3s3hzjcx9>

6 - القاضي، أبو الفضل عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، المغرب، مطبعة فضالة، ط 1، ج 1/ص 136.

7 - ينظر: نواسه، يوسف، فوضى الإفتاء في الجزائر مقارنة في فهم الظاهرة، الجزائر، البصائر، 2014، ص 47-53، العلواني، طه جابر، تغير الفتوى بين الانضباط والتسيب، مركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص 693-697، الحولي، ماهر حامد محمد، أثر الفتوى على الواقع، بحث مقدم لليوم الدراسي التثبت في الفتوى، الكلية الجامعة للعلوم التطبيقية، قسم الدراسات الإنسانية، 22/12/2008، ص 11-13.

8 - العلواني، طه جابر، تغير الفتوى بين الانضباط والتسيب، ص 700-701.

9 - ينظر: نواسه، يوسف، فوضى الإفتاء في الجزائر مقارنة في فهم الظاهرة، ص 134-136.

10 - مرجع سابق، ص 159-162.

11 - ابن فارس، أحمد بن زكرياء، معجم مقاييس اللغة، 3/447، دار الفكر، 1399هـ.

12 - الجصاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن،